على قوله فان تلف المغصوب اي المتمول اما غير المتمول كحبة بر
وتفل فكلب فلا ضمان فيه وان كان فيه انتم كما مر قوله ضمنه الغاصب
اي سواء كان تلفه بآفة سماوية او باتلاف من لا يضمن او باتلاف الغاصب
اجنبي يضمن لكن القرار عليه اما لو اتلفه من لا يعقل او من يدري ورد
طاعة الامر بامر المالك فلا ضمان على الغاصب ولو تلف بعد رده الى
المالك فلا ضمان على الغاصب ايضا ان كان برئ ذمة في [illegible]
او بجناية كذلك او كان رده الى المالك فلا ضمان على الغاصب [illegible]
ايضا ان كان بردة في يد الغاصب او بجناية كذلك او كان رده
الى المالك باجارة او رهن او وديعة ولم يعلم المالك انه عبده مثلا
قوله مثله اي في اي مكان حل به المثل المغصوب فان لم يبق مثله
قيمة اصلا كما لو اتلفه في مفازة وظفر به على الشط مثلا ضمنه بالقيمة
في مكان الغصب فتامل قوله مثلي موجود بثمن مثله في دون مسافة
القصر والا ضمنه بالقيمة قوله واحصره اي ضبطه شرعا قوله كيل
او وزن خرج به المزروع والمعدود ودخل فيه البر المختلط بالشعير
ويلزمه القدر المحقق منهما لان منع المسلم لا قله المانع من العلم
به ويتصور ذلك باخراج الكثير من الواجب كما اذا كان المختلط اردبا
مثلا وشك هل الربع ثلث او نصف فيلزمه الثلثين من الشعير والنصف
من البر احتياطا قوله وجاز السلم فيه اي بمعنى انه لو قدر شرعا قدر
بكيل او وزن وليس المراد ما امكن فيه ذلك فان كل ما يمكن وزنه
فتامل قوله كنحاس اي وحديد ورصاص وخوخها قوله وقطن اي وان
لم ينزع حبه وتراب من غير نحو نبر وكذا اسبيكة ودقيق وخالة
ومسك وما ولو مغليا وكذا ثلج وجمد وهو شيء يعملوا الماء بلادنا ايام
ايام الشتا يأخذونه ويبردون به الماء في ايام الصيف قوله لا غالبه
وهي المركبة من نحو مسك وكافور وعنبر ودهن ومعجون كذلك
كما مر وهذا خارج بجعلنا السلم فتامل قوله او ضمنه بقيمته اي في

اي مكان

اي في اي مكان حل به ويضمن بعضه بقسطه من الاوفق ويضمن
الفارش مقدرا من دقيق ولو مستولدة بأكثر ما عمرت من قدره
وتقدم ضد ايد المغصوب مثله في الضمان المذكور قوله بان كان متقوما
لم يدفع به ما يوهمه كلام المص مما ليس مراعا ولا يجوز ادخاله تحت
لو عممه للمتقوم والمثلي الذي لم يوجد مثل كما مر لكان اولى واعم قوله
واختلفت قيمته الخ هو تفصيل ما بعده من كلام المص فتامل قوله
الغالب اي في اي مكان حل به المغصوب المتالف قال شيخنا لكن ينبغي
النظر فيما لو اختلف الغالب في الامكنة وينبغي هنا اعتبار الاوفق
فتامل قوله ومتساويا الخ خرج به ما اذا اختلف فالمعتبر منهما الانفع
للمالك ولو صار المثلي متليا او متقوما او المتقوم مثليا كحمل السمسم
شعيرا او الدقيق خبزا او الشاة لحما تلف ضمن مثله في المسائل الثلاث
الا ان يكون الاخير اكثر قيمة وله ان يطالب بقيمته ويخير المالك بين
المثلين وان اختلفت قيمتهما ولو صار المتقوم متقوما كحمل الاناء
النحاس حليا وجب اوفى القيم وهذا بناء على ان المضمون فيه قيمة
الاناء والا فالمعتمد انه يضمن مثل وزن النحاس مع اجرة صنعته ان
جازت قوله واحدا منهما اي التقدين نقدة قال الماوردي لو دخلت
بهيمة او دخلت رأسها في اناء مثلا وتعذر خلاصها منه الا بكسره وجب
كسره ولا تذبح البهيمة ولو اكوله ولا ضمان على صاحبها ان فرط صاحب
الاناء وحده بترك حفظها عنه والا فعليه الضمان ان فرط وحده لان
الكسر انما فعل لتخليص ملكه فان فرطا معا فعليهما الضمان اه ولهذا كله
في البهيمة المحترمة فان لم تكن محترمة ذبحت وطلقا ومثل ذلك وقوع
الدينار في الحبرة مثلا فصل في بيان احكام الشفعة وكيفيتها
فتقييد المتن بالاحكام نظرا الى ان الغالب من ذكر الاحكام ذكر الكيفية
وهي بضم الشين المعجمة ماخوذة من الشفع ضد الوتر او من
الشفاعة او من القوة والاصل فيها خبر البخاري وقضى رسول الله

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)